

وافق مجلس الأمة في جلسته التكميلية أمس على مشروعات القوانين باعتماد الحسابات الختامية للوزارات والإدارات الحكومية والجهات الملحقه والمستقلة عن السنتين الماليتين 2011/2012 - 2012/2013 بالإضافة الى 2011/2010 وعددها جميعا 26 مشروعا بقانون ونوصياتها، وأحالها الى الحكومة، وجاءت نتيجة التصويت على مشروعات القوانين في مداولتها الأولى بموافقة 32 عضوا ورفض خمسة من إجمالي الحضور وعددهم 37 عضوا. كما وافق المجلس على مشروعات القوانين بربط ميزانية الهيئة العامة للقوى العاملة للسنة المالية 2014/2015 و 2015/2016 وربط ميزانية هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص للسنة المالية 2014/2015 و 2015/2016 وربط ميزانية الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة للسنة المالية 2015/2016 والتوصيات الواردة في تقرير لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية، وأحالها الى الحكومة. كما ناقش المجلس مشروعات القوانين باعتماد الحساب الختامي وربط الميزانيات لعدد من الجهات المستقلة والملحقه، وتناول المجلس مشروعات القوانين باعتماد الحساب الختامي لبنك الائتمان الكويتي وبند الكويت المركزي والهيئة العامة لمكافحة الفساد للسنة المالية 2013/2014 وربط ميزانياتها للسنة المالية 2015/2016، كما ناقش تقارير لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية عن مشروعات القوانين باعتماد الحساب الختامي للهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة والهيئة العامة للطباعة ونشر القرآن الكريم والسنة النبوية للسنة المالية 2013/2014 وربط ميزانياتها للسنة المالية 2015/2016.. وإلى التفاصيل:

تابع الجلسة: سامح عبد الحفيظ - سلطان العبدان - بدر السهيل - خالد الجفيل

المجلس باشر مناقشة الميزانيات



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ومبارك الحريص وأنس الصالح وأحمد القضيبي على المنصة

(هاني الشمري)

الختامي لبنك الكويت المركزي للسنة المالية 2013/2014.
2- مشروع القانون بربط ميزانية بنك الكويت المركزي للسنة المالية 2015/2016.
ثالثا: مشروعات القوانين باعتماد الحسابات الختامية وربط الميزانيات لبعض الجهات الملحقه:
أ- التقرير الخامس للجنة الميزانيات والحساب الختامي عن:
1- مشروع القانون بربط ميزانية الهيئة العامة للقوى العاملة للسنة المالية 2014/2015.
2- مشروع القانون بربط ميزانية الهيئة العامة للقوى العاملة للسنة المالية 2015/2016.
ب - التقرير السادس للجنة الميزانيات والحساب الختامي عن:
1- مشروع القانون بربط ميزانية هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص للسنة المالية 2014/2015.
2- مشروع القانون بربط ميزانية هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص للسنة المالية 2015/2016.
ج- التقرير الثامن للجنة الميزانيات والحساب الختامي عن:
1- مشروع القانون باعتماد الحساب الختامي للهيئة العامة لمكافحة الفساد للسنة المالية 2013/2014.
2- مشروع القانون بربط ميزانية الهيئة العامة لمكافحة الفساد للسنة المالية 2015/2016.
د- التقرير التاسع للجنة الميزانيات والحساب الختامي عن:
1- مشروع القانون باعتماد الحساب الختامي للهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة للسنة المالية 2013/2014.
2- مشروع القانون بربط ميزانية بنك الائتمان الكويتي للسنة المالية 2013/2014.
هـ- التقرير العاشر للجنة الميزانيات والحساب الختامي عن:
1- مشروع القانون باعتماد الحساب الختامي للهيئة العامة للكتابة بطباعة ونشر القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومها للسنة المالية 2013/2014.
2- مشروع القانون بربط ميزانية الهيئة العامة للطباعة ونشر القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومها للسنة المالية 2015/2016.

مشروعا بقانون.
ثانيا: مشروعات القوانين باعتماد الحسابات الختامية وربط الميزانيات لبعض الجهات المستقلة:
أ - التقرير السابع للجنة الميزانيات والحساب الختامي عن مشروع القانون بربط ميزانية الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة للسنة المالية 2015/2016.
ب- التقرير الحادي عشر للجنة الميزانيات والحساب الختامي عن:
1- مشروع القانون باعتماد الحساب الختامي لبنك الائتمان الكويتي للسنة المالية 2013/2014.
2- مشروع القانون بربط ميزانيات بنك الائتمان الكويتي للسنة المالية 2015/2016.
ج- التقرير الثاني عشر للجنة الميزانيات والحساب الختامي عن:
1- مشروع القانون بربط ميزانية الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة للسنة المالية 2015/2016.
هـ- التقرير العاشر للجنة الميزانيات والحساب الختامي عن:
1- مشروع القانون باعتماد الحساب الختامي للهيئة العامة للكتابة بطباعة ونشر القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومها للسنة المالية 2013/2014.
2- مشروع القانون بربط ميزانية الهيئة العامة للطباعة ونشر القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومها للسنة المالية 2015/2016.

عبدان عبدالصمد: لانصاف أنا كنت شاغل وزير المالية.
سعدون حماد: لماذا زعل النائب حمدان؟! فبماكانه تحويل السؤال الى استجواب.
د.خليل عبدالله: ان انا لم أسئ لأحد.
تقارير لجنة الميزانيات
انتقل المجلس الى مناقشة تقارير لجنة الميزانيات والحساب الختامي:
أولا: مشروعات القوانين باعتماد الحسابات الختامية للوزارات والإدارات الحكومية والجهات الملحقه والمستقلة:
التقرير الرابع للجنة الميزانيات والحساب الختامي عن مشروعات القوانين باعتماد الحسابات الختامية للوزارات والإدارات الحكومية والجهات الملحقه والمستقلة عن السنتين الماليتين 2011/2010 - 2012/2013 بالإضافة الى 2010/2011 وعددها جميعا 26

الشركات الملوكه للدولة والمعايير والضوابط.
د.خليل عبدالله: الكل يرفع شعار الوحدة الوطنية، لكن لا توجد ممارسة حقيقية تعكس هذا الشعار وعندما نرى التفكك في المجتمع نسال من في كرة القدم يخرج أو 5 أشخاص وحين ويهدمون كل هذا، المجتمع صار سهل الاختراق، وجهت السؤال الى وزير المالية، لأن هناك أشخاص لديهم عضوية في 3 شركات ولا أكثر من 13 سنة ماذا وما قصته وماذا حقق وماذا طور؟ اختار ممثل الهيئة في الشركات لا بد له من وثقة جادة.
سالت الوزير عن معايير الهيئة في اختيار ممثلها في الشركات.
جمال العمر: لماذا لا يرد الوزير على المعلومات الخطيرة التي قالها النائب د.خليل عبدالله، ما الغرض من الأسئلة إذا الوزير لا يرد، معلومات النائب خطيرة.
د.عبد الرحمن الجبران: اطالب بسبط كلمة وقبح.

أحد الوكلاء المساعدين في وزارة الأشغال.
حمدان العازمي: نحن مشكلتنا تكمن في اختيار الوزراء للوكلاء، فبعضهم لديه اجنحة في اختيار الوكلاء، فهناك شخص صار له 10 سنوات تاركا المنصب وعمل في القطاع الخاص، واتى به وزير الكهرباء ورده الوزير وخلال عام واحد رفساه الي وكيل، بالرغم من وجود كفاءات موجودة، من تعيينات الباراشوت مرفوضة وظلم الكفاءات مرفوض، لا يجوز التعيينات من خارج الوزارة، حتى هناك مزاجية عند مجلس الوزراء في تعيين الوكلاء، وعندما نرى بعض القيادات نجدهم فعلا مرضى نفسيين، ظلم الناس في المناهج للمدارس الأجنبية، فلا بد أن نشرع قانونا واضحا فيما يخص زيادة الرسوم في المدارس الخاصة.
سؤال النائب حمدان العازمي لوزير الأشغال بشأن اختيار

المواطن من زيادة الرسوم. القرارات قديمة وغير مبنية على سيطرة الوزارة على المدارس الخاصة وبالأخص الأجنبية فلا يوجد قانون ينظم هذه العملية، والقصور واضح من التربية» في تتبع رسوم المدارس الخاصة. وفي هذا العام لا يوجد قانون بزيادة الرسوم والمواطن سيد في بداية العام زيادة في الرسوم، فضلا عن وجود قصور في المناهج ونسبتهن وزارة التربية والوزير بأن يكف الأذى عن كاهل المواطن طالبا وحرصا على التعليم النوعي، ونحن مع التجارة والربح ولكن لا يكون مؤذيا، فضلا عن ضرورة الحث على الجانب الإسلامي والديني في المناهج للمدارس الأجنبية، فلا بد أن نشرع قانونا واضحا فيما يخص زيادة الرسوم في المدارس الخاصة.
سؤال النائب حمدان العازمي لوزير الأشغال بشأن اختيار

القضيبي: نراقب أداء الحكومة فيما يتعلق بإجراءاتها بشأن ترشيح الإنفاق
لازي: مهلة 6 أشهر للمجلس الوطني للثقافة والفنون للأنهاء من الحفريات في القرية التراثية

باقر: قانون الحيازات الزراعية من أهم إنجازات دور الانعقاد الحالي



وقال باقر ايضا: لا بد ان نشير الى ان هذا القانون وبأهميته التي تحافظ على املاك الدولة وتبين طرق استقلالها بشكل سليم لا بد ان يطبق تطبيقا سليما وحازما حتى يتوقف العبث بأموال الدولة أو التريب منها. وأضاف باقر في رده على سؤال آخر: ان من أفضل القرارات التي اتخذها المجلس هو تشكيل لجنة من 4 خبراء دستوريين لمراجعة الاتفاقية الأمنية ومدى موائمتها أو تعارضها مع الدستور الكويتي وهم الأستاذة: د.عبد الفتح حسن ودمحمد المطاط ودمحمد الفيبي ودمخليفة الحميدة. وأوضح النائب والوزير السابق أحمد باقر انه قد تبين للجنة وجود تعارض في بعض البنود مع الدستور الكويتي، كما رأت اللجنة أن بعض البنود يكتنفها الغموض مما يوجب إصدار تفسير تشريعي بشأنها، مضيفا ولا شك ان تشكيل هذه اللجنة وما توصلت اليه يعتبر أمرا مهما، وعليه يجب التحوط ودرأ أي خطأ أو مفسدة بالأخذ بما توصلت اليه لجنة الخبراء الدستوريين. واختتم باقر تصريحه بالقول: نأمل ان يحقق مجلس الأمة في الفترة المتبقية من عمره إنجازات أخرى مهمة.

باقر: قانون الحيازات الزراعية من أهم إنجازات دور الانعقاد الحالي

أكد النائب والوزير السابق أحمد باقر أن أهم إنجاز حققه مجلس الأمة في دور الانعقاد الحالي الذي أوشك على الانتهاء، هو إقرار قانون الحيازات الزراعية الذي تم التصويت عليه قبل أسابيع قليلة، حيث بين القانون انطباقه على جميع الحيازات الزراعية والحيوانية والمناخل وغيرها، وأوجب أن تستغل كل حيازة في الغرض المخصص لها. وأضاف باقر ردا على سؤال صحافي أن القانون أوجب ألا تستغل الحيازات في أي غرض آخر غير المخصصة له، وأن تكون هناك رقابة مستمرة من هيئة الزراعة على جميع الحيازات بحيث تستحب أي حيازة مستغلة في غير الغرض الذي خصصت من أجله أو لم يتم الإنتاج فيها خلال الـ 3 سنوات الأولى للتخصيص، وزاد بقوله: كما أوجب القانون عدم جواز التصرف في الحيازة بالتنازل أو التاجير أو الاستثمار للغير إلا بعد مرور 5 سنوات على الإنتاج الفعلي، مشيرا الى ان هذه الضوابط ستسبب الجادين في أخذ هذه الحيازات واستثمارها بشكل قانوني من غير الجادين الذين يأخذون الحيازات لمجرد بيعها أو التنازل عنها للغير وتحقيق أرباح مالية بذلك.



أحمد باقر
د.يوسف الزلزلة: المشروع وضع لخدمة الشباب الكويتي وان عمل الشباب بغير تخصصه يحبط الشباب والشروع للاستفادة منه للشباب الكويتي، والمفترض أن يفتح باب التبنّي لهذا الصندوق وتمت الاستفادة منه ونحن حتى الآن ننتظر بالبابور والحكومة عاجزة عن تنفيذ القوانين والشباب مل الانتظار، وهناك عجز واضح وبين لدى الحكومة.
عبدان عبدالصمد (مقرر): سلطنا طريقا جديدا وهو أن نضع ملخصا عاما للميزانية وهذا في الأوراق ذات اللون الأصفر، ونحن نتفق تماما على ما طرحه الأخ الزلزلة، وهناك تراكم بالنسبة للتاريخ السابق.
د.يوسف الزلزلة: لدينا مشكلة المسرحين الذين لا تستطيع الحكومة حل مشكلتهم، هؤلاء لهم الأولوية في التعيين، فهم كرسوا أعمارهم في القطاع الخاص، ونتيجة لعدم وجود قانون يمنع القطاع الخاص من تسريحهم، فيجب أن تكون لهم رعاية خاصة.
د.عبد الحميد دشتي: نشكر لجنة الميزانيات ورئيسها والعاملين فيها، بخصوص المشروعات الصغيرة والمتوسطة فهذا أصل وطموح المشرع لإيجاد فرص عمل تخفف الضغط عن كاهل الموازنة العامة، مليارات خصصت، وفي 2015 وضعت اللائحة التنفيذية ولكن

عبدالله التميمي

حديث بين عبدالله المعيوف وعيسى الكندري وأحد النواب

سعود الحريص وسعدون حماد

الوزير التجارية لإفادته عن خطة الوزارة لمحاربة الفساد المالي والاداري.
سعود الحريبي: فساد إداري ومالي في الوزارة، ورد الوزير عباية عن ديبلوماسية وغير واضحة، لا يخفى على عاقل ما يعانيه المواطن في تكوين حرفة تجارية رغم أن الدولة أقرت القوانين، ولكن المشكلة تكمن في التنفيذ خاصة إذا أوكلت الدولة مهامها الى بعض الحرفيون ويريدون أن يعتمدوا على أنفسهم، وهذا ما تبحث عنه الدولة، والدولة قد هيأت مناطق في الجبراء والصليبية والأحمدي وهذه مناطق الحرفيين يسرع رمزي ولكن الشركة الوكلت إليها المهام من وزارة التجارة جعلت من السعر الرمزي سعرا خاليا. إدارة المشروع تفرض قيمة إيجارية خيالية وزيادة شهرية خيالية عند تعديله على القسيمة بـ 15٪ من القيمة الإيجارية. والمفترض على وزارة التجارة ألا تجعل المواطنين تحت رحمة هذه الشركة، فإلى متى هذه الشركة تستمر في اغتصاب أراضي الدولة وتضطهد الحرفيين، ويفترض أن يكون هناك دور لوزير التجارة لحد من هذه المخالفة وأن تكون علاقة المواطن مباشرة بالهيئة العامة للصناعة وليست بالشركات الخاصة.
وزير المالية والتجارة والصناعة أنس الصالح: السؤال كان يتعلق بالفساد وتطبيق القانون على مخالفته وفيما يتعلق بتكليف إحدى الشركات لاستصلاح الأراضي وتوزيعها للحرف وهناك عقود كثيرة تم سحبها والبعض ذهب الى القضاء وأخذنا حكما باسترداد الأرض، وأما في العقد المشار إليه في السؤال فأتمنى توجيه سؤال محدد عنه وستتخذ الاجراء المناسب في ذلك.
سؤال النائب حمود الحمدان لوزير التربية بشأن ارتفاع تكلفة الدراسة في المدارس الخاصة ذات اللغات الأجنبية.
حمود الحمدان: سؤالنا هذا بشأن إنقال كامل المواطن الكويتي وعدم وجود معايير خاصة وأسس بشأن الرسوم المدارس الخاصة يشتغلون على قانون من 1967 وصدور قرار بتعديل أسعار الرسوم للمدارس الخاصة وبناء عليه لم يرحموا



ماضي الهاجري



د.يوسف الزلزلة



م.محمد الهدية



د.منصور الخفيري

المجلس يقر ميزانيات 3 جهات حكومية ملحقه ومستقلة



يعقوب الصانع



د.عودة الرويعي



راكان النصف



عيسى الكندري

على التقارير الخامس والسادس والسابع. وتلا رئيس اللجنة عدنان عبدالصمد مصادق الهيئة الثلاث والميزانية الـ 5 وجرى التصويت على الميزانيات الـ 5 الواردة لأن التقارير الـ 3 وكانت الترتيب كالتالي: الحضور 36، موافقة 32، عدم موافقة 4. موافقة على الميزانيات والتوصيات وتحال إلى الحكومة. وتلا الأمين العام طلبا بشأن المساس برموز القضاء والمؤامرة التي كان منها نواب سابقون وتوصية بإحالة ما يشكل تهمة أمن دولة إلى النيابة العامة لاتخاذ جميع الإجراءات القانونية، وكشف بأسماء المتورطين من نواب سابقين وإعلاميين وكشف أسماء ودور كل الناشطين في وسائل التواصل الاجتماعي الذين كانت لهم يد في المؤامرة.

ونحن نعلم أنه مؤقت، ولكن لماذا يتحمله السكان؟ د.خليل عبدالله (نظام) (182) على الصحافة أن تكون أمانة في نقل جلسات المجلس، ويصفق رئيس لجنة تنمية الموارد البشرية ودعونا عدة تقاضيات عمالية وكنا نأخذ الآراء بشأن البديل الاستراتيجي وحدث في الاجتماع خلل أثناء الجلسة وقالت إحدى الصحف أن رئيس اللجنة قام بعمل غير لائق وقمت بطرد الضيف ولم يحدث، ذلك غير صحيح. مرزوق الغانم: من حقل أن تكتب

نقدر للوزارة جهودها، ولكن ما هكذا تورد الأبل، الصندوق الوطني الصغيرة الحكومة لا تدري عنه شيئا، هناك كفاءات ولكن يصطدمون بعراقيل المتقذين. فوجئنا بأن البديل الاستراتيجي ما هو إلا ضحك على الناقدون. سعود الحريجي: نتساءل دائما لماذا هذا العمل المتقاعس ولماذا لا تسأل الحكومة نفسها هذا التعطيل وعدم الإنجاز، فلا يمكن أن تجد الحكومة مجلسا أفضل من هذا المجلس، فكل القوانين أقرت إلا أن الحكومة دون المستوى، هيئة القوى العاملة معطلة لا تسير على أسس

واقف ولا يجب إنكاره. والصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة الحكومة لا تدري عنه شيئا، هناك كفاءات ولكن يصطدمون بعراقيل المتقذين. فوجئنا بأن البديل الاستراتيجي ما هو إلا ضحك على الناقدون. سعود الحريجي: نتساءل دائما لماذا هذا العمل المتقاعس ولماذا لا تسأل الحكومة نفسها هذا التعطيل وعدم الإنجاز، فلا يمكن أن تجد الحكومة مجلسا أفضل من هذا المجلس، فكل القوانين أقرت إلا أن الحكومة دون المستوى، هيئة القوى العاملة معطلة لا تسير على أسس

قضية الأسرى مع احترامنا لرأي د.عبدالرحمن الجبران: د.عبدالرحمن الجبران: السؤال ما دور النواب والرئاسة التي يحملونها إلى العالم الخارجي؟ سعود حصاد: بالنسبة للقانون الهيئة العامة للقوى العاملة، بالفعل الهيئة ومديرها لم يمارسا نشاطهما، بل من يقوم بالدور هو وزيرة الشؤون وعينت نائب المدير العام بالاستخدام، فما دور جمال الدوسري؟

28 نائبا: إحالة كل ما من شأنه تشكيل تهمة أمن دولة إلى النيابة العامة

بناء على ما تقدم نوصي نحن الموقعين أدناه بالتالي: أولا: إحالة كل ما من شأنه تشكيل تهمة أمن دولة وكل من يثبت تورطه تخليطا أو تمويلا أو تحريضا أو تنفيذيا إلى النيابة العامة لاتخاذ جميع الإجراءات القانونية في هذا الشأن. ثانيا: كشف أسماء جميع المتورطين من سياسيين ونواب سابقين وإعلاميين ودورهم في التخطيط والتنفيذ لهذه المؤامرة، ووضع الرأي العام الكويتي أمام حقائق الأمور. ثالثا: كشف أسماء ودور كل الناشطين المتورطين في وسائل التواصل الاجتماعي التي كانت تؤدي أدوارا مشبوها في الترويج للمؤامرة. حفظ الله الكويت وأميرها وشعبها من كل مكروه وشر. جاء الطلب بعض الصحف وسائط التواصل والفساد ومكاشفة الشعب بكل شيء كان ديدن ونهج نواب الأمة حتى انتهى الأمر باعترا ف صريح وتقارير واضحة وأدلة دامغة قرارات قضائية كشفت زيف الادعاءات وتدلّيس المدعين. ولما كانت بعض الصحف وسائط التواصل الاجتماعي تتداول وبشكل واسع معلومات عن اللقاء القبض على أحد المواطنين المتورطين في هذه المؤامرة وذلك أثناء وجوده في ساحة الإرادة وقد عثر بحوزته على معلومات خطيرة ومنها ما سمي بـ «قروب الفنتاس» - أن صحت - تكشف الكثير من تفاصيل المؤامرة وأسماء المتورطين فيها.

وبالنسبة للمشروعات الصغيرة يفترض أن المواطن البسيط يقدر يستفيد منها، ولكن عندما يتقدمون برفضون طلباتهم. عدنان عبدالصمد: نؤكد على أن هذا الصندوق ينجح العديد من المشروعات لتحقيق الهدف. سعود حصاد: عندما نقرا أن سوق الوطنية كان مؤجرا بـ 630 دينار الآن مؤجرا بمليون و300 ألف وهذا جهد اللجنة. حمدان العازمي: ناقش الميزانيات في غياب الكثير من الوزراء. بالنسبة للهيئة العامة للقوى العاملة فعندما عين مدير للهيئة لماذا لا تعطي الوزارة له كل الصلاحيات؟ لبد من تفعيل قانون المحاكمات التأديبية لديوان المحاسبة وأي قيادي عليه تجاوز المفترض لن يتم التجديد له، ويكون القيادي لديه مخالفات وتواجه به مديرا ووكيل مساعد.

عبدالصمد: ضرورة ربط تجديد واستمرار القياديين بمدى جدتهم تؤدي إلى تلافى ملاحظات ديوان المحاسبة الجبران: الحكومة مثقلة بالمحاصصات ولم تجار قوانين مجلس الأمة حماد: وزيرة الشؤون تنوي ترقية نائب المدير لمنصب مدير هيئة القوى العاملة المجلس يوافق على الحساب الختامي لهيئة القوى العاملة والشراكة بين القطاعين العام والخاص والمشروعات الصغيرة والمتوسطة

ميرانية الهيئة العامة لمكافحة الفساد للسنة المالية 2013/2014 ولللسنة المالية 2015/2016 والهيئة العامة لشؤون الإعاقة وهيئة القسرات الكريم وبنك الأئتمان الكويتي وبنك الكويت المركزي. يوسف الزلزلة: من خلال ما اطلعت عليه، يجب أن تنتهية الحكومة عندما تكلف أحدا في منصب قيادي، أن يكون لديها فكرة كاملة عن شهادته وخبراته وحتى تفريده، بعض القياديين يعرقل مشاريع الدولة بتعمد حتى يجعل صورة الكويت مشوهة أمام العالم والناس. وأرجو من لجنة تنمية الموارد أن يكون لها دور وقانون لوضع آلية معينة، ولو طبقا هذه الآلية لرأينا أن معظم هؤلاء القياديين يمشون. أرجو من الإخوان في هيئة المعاقين مراجعة جميع الملفات وإذا وجدت مخالفة تنطبق عليه كل الجزاءات والعقوبات. محمد الجبري: بالنسبة لما يحدث من تجاوزات في هيئة القسرات والسنة وتحديدا من مدير الهيئة، وأنا لا أعرفه لكن على هذه التجاوزات في الهيئة أولها عدم تنفيذ أي من اختصاصاتها الـ 14، فهي لم تقم بطباعة حتى مصحف واحد والمدير محول إلى النيابة في 4 قضايا. والوزراء السابقون قاموا بإيقافه عن العمل لحين البت في التجاوزات ومنها أن هناك مستشارا راتبه 2000 دينار مدة ستة غير كويتي، وإضافة إلى شبهة اختلاسات بقيمة 85 ألفا، وإيضاً تزوير هوية هذا المستشار على العنوان التابع للهيئة، ولدي كتاب من النائب العام وبه إحالة المتهم إلى محكمة الجنائيات، وذلك في 2015/4/22، فكيف بمدير كهذا يؤتمن على هيئة سامية كهذا ويستمر على رأس عمله، فلماذا هو مستمر على رأس عمله؟



د.عبدالرحمن الجبران



محمد الجبري

عبدالصمد: ضرورة ربط تجديد واستمرار القياديين بمدى جدتهم تؤدي إلى تلافى ملاحظات ديوان المحاسبة الجبران: الحكومة مثقلة بالمحاصصات ولم تجار قوانين مجلس الأمة حماد: وزيرة الشؤون تنوي ترقية نائب المدير لمنصب مدير هيئة القوى العاملة المجلس يوافق على الحساب الختامي لهيئة القوى العاملة والشراكة بين القطاعين العام والخاص والمشروعات الصغيرة والمتوسطة

عبدالله الطريجي: يجب أن ندعم هيئة مكافحة الفساد وهي بحاجة لدعم ميزانيتها. والهيئة تلقت الكثير من الطلبات للتحقيق وهذا يدل على التعاون، ووصول التجاوز في هيئة القسرات إلى تشكيل لجنة فرعية من 9 أعضاء بينما اللجنة الأصلية عدد أعضائها 7 أعضاء، قبل أيام تعرضت للنقد ولكن أن يكون النقد من شخص محام ورجل قانون يجب أن يتسم بالعدل والأخلاق والأدنى أنه محامي الدولة ويتنقد لجان مجلس الأمة، وأنا أقول حق محمد العبدالله قسم بالله إما أن تكون قادرا على اتخاذ القرار المناسب وإما تسع مني كلام عموك ما سمعته في حياتك. الرئيس عادل الخرافي: ترفع الجلسة إلى 19/ 5.



فارس العتيبي



م.عادل الخرافي و عدنان عبدالصمد

عبدالصمد: ضرورة ربط تجديد واستمرار القياديين بمدى جدتهم تؤدي إلى تلافى ملاحظات ديوان المحاسبة الجبران: الحكومة مثقلة بالمحاصصات ولم تجار قوانين مجلس الأمة حماد: وزيرة الشؤون تنوي ترقية نائب المدير لمنصب مدير هيئة القوى العاملة المجلس يوافق على الحساب الختامي لهيئة القوى العاملة والشراكة بين القطاعين العام والخاص والمشروعات الصغيرة والمتوسطة